وخلال بضعة أشهر تم وضع الخطة د التي قضت بطرد الفلسطينيين من وطنهم بشكل منهجي وكلي.

عندما بدأت الحركة الصهيونية عمليات التطهير العرقي في فلسطين في أوائل كانون أول/١٩٤٧ كان السكان الفلسطينيون الأصليون يشكلون الثلثين، وثلث قدم حديثاً من مستوطنين صهيونيين ولاجئين من أوروبا التي مزقتها الحرب... كان الفلسطينيون الأصليون يسعون إلى حق تقرير المصير منذ أواخر القرن ١٩. والأمم المتحدة المفتقرة إلى الخبرة أقرت في ١٩٤٧/١١/٢٩ القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين والذي تجاهل التركيبة الأثنية لسكان البلد... وهكذا منحت الحركة الصهيونية دولة تمتد مساحتها على أكثر من نصف فلسطين... قاطعت جامعة الدول العربية والهيئة العليا (الحكومة الفلسطينية الجنينية) التفاوض مع الأمم المتحدة. وهيمنت الحركة الصهيونية على اللعبة الدبلوماسية إلى درجة المطالبة بدولة تمتد على ٨٠٪ من مساحة البلد... انهار القانون والنظام العام وخيم إحساس بالشؤم وأن الصدام النهائي واقع لا محالة... سيما وقد أدرك الفلسطينيون أن أوراق اللعبة مرتبة سلفاً ضدهم. وكما لاحظ وليد الخالدي (فإن القرار ١٨١ كان عملا متسرعا منح نصف فلسطين لحركة أيدولوجية كانت تعلن بصراحة منذ ثلاثينيات القرن العشرين رغبتها بازالة عروبة فلسطين) وهكذا فإن أشد جوانب القرار ١٨١ لا أخلاقية يتمثل في كونه لم يتضمن آلية لحماية فلسطين من التطهير العرقي.

وإذا ألقينا نظرة على حريطة الأمم المتحدة كانت فلسطين ستقسم عمليا إلى ثلاثة أجزاء: على ٤٢٪ من الأرض سيقيم ٨١٨ ألف فلسطيني و١٠ آلاف يهودي، بينما دولة اليهود ٥٦٪ من الأرض فيها ٤٩٩ ألف يهودي و٤٣٨ ألف فلسطيني، أما الجزء الثالث المحيط بالقدس فنصف سكانه ال ٢٠٠ ألف من الفلسطينيين والنصف الآخر من اليهود... هذه الخارطة وصفة مؤكدة للمأساة التي بدأت تتجلى منذ اليوم الأول للقرار ١٨١... ونتيجتها الحتمية التطهير العرقي. والذين صوتوا على القرار ساهموا مساهمة مباشرة في الجريمة)[١٠٧].

إن تسلسل الأحداث الرئيسة بين شباط/١٩٤٧ وأيار/١٩٤٨ جدير بالتلخيص. (ففي شباط اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بالانسحاب من فلسطين. وفي ٢٩/تشرين ثانٍ ٤٧ تبنت الأمم المتحدة قرار التقسيم وبدأ التطهير العرقي ضد الفلسطينيين. في كانون أول/٤٧ القيام بسلسة من الهجمات اليهودية على قرى عربية وأحياء في المدن.

---

١٠٧) د. بابيه، المرجع السابق. ص٤٣، ٤٤، ٤٥